احد وجهين اما ان يجوز عزله بعد سنة مع صحة ولاية
وحسن تدبير ام لا يجوز فان قيل لا يجوز كان
ذلك خرقا للاجماع وان قال يجوز ذلك بعد سنة او ما
يجري مجراها من المدة فما المانع من جواز ذلك بعد يوم
او يومين او ساعة او اكثر وعلى هذا فعل النبي صلى الله
عليه وآله وسلم ما فعل في جبل الملح والبداهة وهذا
ما لا يد فعل احد لولا قلة الورع والجراة على المحظورات
وفراغ الجوارح والقلوب عن الاهتمام بحمل اثقال اعباء
هذه الامة ولو بلي المحترض بشيء مما يلينا به لنسي نفسه
ودهل عن كثير من امور دينه ودنياه فنعوذ بالله
من الخسران وان كان يريد بها الذم التي هو من
باب الامان والعهود وهو احد قسمي الكلام فلعمري
ان ذلك لا يجوز على الجملة وان كان يحلف الحالف
فمنه ما هو مطلق متبرع عن الشروط ومنه ما هو مقيد
بشرط او الى مدة معلومة فان كان القسم الاول
وهو ما بيننا وبين الكفار او البغاة فلا يجوز فرعا
من ان يفعله قصاصا في الكفار قياسا في البغاة واذا لم

يفعل فكيف يعترض علينا بوقوعه مع انه لم يقع
وان كان القسم الثاني وهو المقيد بالشروط
فنقول بانه يجوز الرجوع عنه مع اختلال الشرط لان
الشرط املك والموفون عند شروطهم كما في الخبر عن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلا تحلن علينا في ذلك دنيا ولا
دينا وذلك فعل كثير من اهل الزمان محنا يخلون بالشرط
ويتصورون بقناع العهود وهذا مما يعترض به
اهل الجهل لولا ذلك ما كان في الشروط فائدة
ولا حكم بها في الشرع ولا تكلم المتكلمون واهل الفقه
في فوايدها والعجب كل العجب من قوم يعلمون
ويعملون خلاف ما يعلمون وما يعلم ان لنا كتابا ولا
عقد اينا وبين المسلمين ولا بيننا وبين الكفار والفساق
الا شروطا فمن اخل بشرط رفعنا حكم عقده ورفعنا
موجب القول له الا ترى صدر هذه الشرط على نفسه
فاخذ بره ما ان ننقض عقدنا وكل عقد لنا
على غير هذا الوجه فعاد الله من ادعى خلاف ذلك

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)